حجتها لمنع الاجتماع الاخير، أنه ينعقد لاسباب سياسية، ذلك انه كان سيناقش مسألة الامر العسكري الرقم ٨٥٤ الذي أشرنا اليه آنفاً.

وتخضع جميع الابنية ومشروعات التطوير لاشراف السلطة العسكرية.

الحياة الاجتماعية والثقافية

في الحادي والثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦، سارت تظاهرة سلمية في منطقة الجليل، استنكاراً لمصادرة الاراضي، فهاجمها الجنود الاسرائيليون بمنتهى القسوة والعنف، وقتلوا ستة من العرب، ومنذ ذلك التاريخ أصبح ذلك اليوم يعرف باسم «يوم الأرض»، ويحيي العرب المناسبة بطرق شتى. وفي هذا العام قرر طلبة بيرزيت أن يقيموا «مخيم عمل» في قريتهم. وحال الاسرائيليون دون تنفيذ الفكرة، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء التوضيح أو التفسير.

وفي رام الله أغلق الحاكم العسكري للقضاء هذا العام معرضاً فنياً، كما أغلق نادياً اجتماعياً، والسبب في الحالتين أن الذي افتتحهما هو نائب رئيس البلدية المحلي *(N'Adih Ramles)* الذي هو قس انكليكاني.

وكما ذكرنا من قبل، فان سلطات الاحتلال حرمت الاحتفال بعيد أول أيار (مايو)، خلال السنوات الثلاث المنصرمة. وانها لجريمة نكراء أن يضبط معك عدد من «الطليعة» الصحيفة الاسبوعية للحزب الشيوعي في الضفة الغربية. فكلاهما، الحزب وصحيفته، محظوران في الضفة الغربية، بينما في اسرائيل شيوعيون أعضاء في الكنيست.

وان جميع الكتب العربية حول الشعر والفولكلور والتاريخ الخ... تحظر بأمر الحاكم العسكري، إذا كانت لها أية صلة بالقضايا العربية أو إذا اعتبرت معادية للصهيونية أو لليهود. مثلاً «تاجر البندقية» [لشكسبير] هي في عداد الكتب الموجودة على القائمة السوداء.

وتخضع جميع التظاهرات والاجتماعات السياسية لتحكم قاس. وكما سنرى لاحقاً، تصدر جميع الصحف والمجلات في ظل رقابة متشددة.

وهذه قائمة بأسماء الخطباء الذين منعهم الحاكم العسكري من إلقاء كلمات في جامعة بيرزيت في العام ١٩٧٩:

١ – دكتور سليمان بشير، المحاضر في جامعة النجاح.

٢ – بشير برغوثي، محرر «الطليعة».

٣ – توفيق طوبي، عضو الكنيست والشيوعي اسرائيلي.

٤ – دكتور حيدر عبدالشافي رئيس جمعية الهلال الاحمر في غزة.

٥ – ناصر ناجنسكي، عضو الحزب الشيوعي الاسرائيلي.

لجميع هؤلاء منعتهم سلطات الاحتلال من التحدث في الضفة الغربية «لاسباب أمنية»، مع أن كلاً منهم يعتبر شخصية عامة ذات وزن لدى الرأي العام في منطقتها.

الرقابة على الصحف

يتوجب على الصحف المعادية للاحتلال كافة، أن تسلّم ثلاث نسخ من العدد الذي سيصدر «غداً»، عند الساعة السابعة من مساء «اليوم»، وذلك لمكتب المراقب العسكري، وهو ضابط معين من قبل الحكومة ليتولى الاشراف على عملية الرقابة على النشر والمنشورات، ويكون في العادة في رتبة عميد مع عدد من المساعدين يعملون في أمرته. النسخ الثلاث، تذهب إحداها إلى إضبارات جهاز المخابرات، ويحتفظ بالثانية، في حين تعاد الثالثة إلى إدارة الصحيفة المعنية وهي تحمل تأشيرات الرقيب على كل المواد المطلوب حذفها. وعند منتصف الليل تجري الأمور بسلاسة، ويكون في وسع الصحيفة الذهاب إلى المطبعة. لكن التأخيرات كثيرة وكلفة الانتاج مرتفعة. وان طلب إعادة النظر في قرارات الرقيب متعذر في ظل ضغط العمل اليومي. كما ان اللجوء إلى المحكمة للاحتجاج على تصرفات الرقيب، مستحيل بسبب الاجراءات العسكرية التي تحظر استخدام النسخة التي مزّرتها الرقابة من الصحيفة، والتي تحمل خاتم الرقيب وتأشيراته الرسمية، كمستند قانوني في المحكمة. ثم انه لا يسمح للصحف أبداً بنشر أية مادة يمكن أن يفهم منها القارىء أن هناك رقابة. وفي ظل غياب